Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 568-582
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.32

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Role of FinTech in Promoting Financial Inclusion in Iraq for the Period 2010-2020

Muhammad Rafi Sabbar* [A], Raghib Awad Muhammad [B], Murawij Tahir Hadhal [C]

[A] Anbar University Branch 583/Al-Rasheed Bank

[B] College of Administration and Economics/University of Anbar

[C] Department of Statistics and Research/Rasheed Bank

Keywords:
Financial technology, financial inclusion, electronic payment

Article history:

Received	17 Nov. 2025
Received in revised form	28 Nov. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Muhammad Rafi Sabbar
Anbar University Branch 583/Al-Rasheed Bank

Abstract: The issues of expanding access to financing for financial services are of great importance in all countries of the world, especially developing countries, because of what they suffer from high youth unemployment rates, increasing poverty rates, and the necessity of developing economic strategies and policies to achieve more comprehensive growth for various segments of society and business sectors. At the forefront of these strategies is strengthening Financial inclusion. The study aimed to explain the importance and components of financial technology and the challenges it faces, an explanation of the topic of financial inclusion in the Iraqi economy and its indicators, and an analysis of the relationship between financial technology and financial inclusion indicators. The study also reached a set of conclusions, the most important of which is that the growth of financial technology in Iraq faces a number of difficulties and challenges. Among them is the absence of legislative frameworks Financial technology in Iraq faces a number of difficulties and challenges, including the absence of legislative and legal frameworks for information and communications technology, weak infrastructure, and low spending on research and development. The most important thing the study recommended is that decision and policy makers at the Central Bank and the Ministry of Finance must provide the necessary government support to stimulate and develop the financial technology industry and enhance financial inclusion, with the participation of all relevant parties under a legal environment One piece of legislation is clear.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 568-582
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.32

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العراق للمدة 2010-2020

محمد رافع صبار	راغب عويد محمد ساير	مروج طاهر هذال
فرع جامعة	كلية الادارة والاقتصاد	قسم الاحصاء
الانبار583/مصرف الرشيد	جامعة الانبار	والأبحاث/مصرف الرشيد

المستخلص

شملت قضية توسيع فرص الوصول إلى تمويل الخدمات المالية أهمية كبيرة في دول العالم كافة وبالأخص الدول النامية بسبب ما تعانيه من ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب وتزايد معدلات الفقر وضرورة تطوير استراتيجيات وسياسات اقتصادية لتحقيق نمو أكثر شمولية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الأعمال ويأتي في مقدمة هذه الاستراتيجيات تعزيز الشمول المالي. هدفت الدراسة إلى بيان أهمية ومقومات التكنولوجيا المالية والتحديات التي تواجهها وبيان موضوع الشمول المال في الاقتصاد العراقي وأبرز مؤشراته وتحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية ومؤشرات الشمول المالي كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها هي أن نمو التكنولوجيا المالية في العراق يواجه جملة من الصعوبات والتحديات منها غياب الأطر التشريعية والقانونية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضعف البنية التحتية وانخفاض الانفاق على البحث والتطوير. وأهم ما أوصت به الدراسة هو أنه يجب على صانعي القرار والسياسات المتمثلة بالبنك المركزي ووزارة المالية تقديم الدعم الحكومي اللازم لتحفيز صناعة التكنولوجيا المالية وتطويرها وتعزيز الشمول المالي وبمشاركة جميع الأطراف ذات الصلة تحت بيئة قانونية وتشريعية واحدة تمتاز بالوضوح.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، الدفع الالكتروني

المبحث الأول: منهجية البحث

1-1. أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في أن كل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي حضيا باهتمام الحكومات واصحاب القرار المالي، وقد برز استخدام وسائل التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات مالية بأشكالها المختلفة لتحقيق الشمول المالي لجميع فئات المجتمع.

2-1. أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى:

- ❖ بيان أهمية ومقومات التكنولوجيا المالية والتحديات التي تواجهها
- ❖ بيان بموضوع الشمول الآلي في الاقتصاد العراقي وابر مؤشراته
- ❖ تحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية ومؤشرات الشمول المالي

4-1. اشكالية البحث: تتمحور مشكلة البحث في انخفاض مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد العراقي بسبب وجود مجموعة من التحديات والمشكلات التي تتمثل بالوضع الاقتصادي المتدهور الذي مر به العراق مما زادت من صعوبة النهوض بها.

5-1. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك تأثير ايجابي للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي في العراق.

6-1. حدود البحث

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية: 2010 -2020

1-7. المنهج المستخدم في البحث: لأجل الوصول إلى هدف البحث ولاختبار ما جاء في فرضياتها، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع البيانات وتحليلها، لقياس العلاقة بين التكنولوجيا المالية (متغير مستقل) ومؤشرات الشمول المالي (متغير تابع)

المبحث الثاني: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي

أولاً. التكنولوجيا المالية

2-1. مفهوم التكنولوجيا المالية: تعد التكنولوجيا المالية مظهرا ملموسا لاستخدام تكنولوجيا المعلومات التي تربطها بمجال الخدمات المالية، على مستوى الشمول المالي فضلا عن انخفاض الثقافة المالية وهي حركة صناعية ضخمة وسريعة التطور مع مجموعة واسعة من نماذج الأعمال. إذ تمثل التكنولوجيا المالية النهوض بابتكار تكنولوجيا المعلومات من خلال إنشاء نموذج جديد للخدمات المالية (Sari, et al., 2022: 311) وإن الجمع بين التمويل الإلكتروني والشبكات الاجتماعية وتحليلات البيانات الضخمة وتكنولوجيا الإنترنت والذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي يدفع التقدم المالي لخلق الابتكارات، وتحديداً التكنولوجيا المالية. تشمل التكنولوجيا المالية خدمات الاستشارات المالية الشخصية، وتكنولوجيا التأمين، والبيانات الكبيرة، والعملة الافتراضية، والتمويل الجماعي، والأمن السيبراني وتركز خدمات التكنولوجيا المالية على خدمات الدفع والقروض مثل البنوك (Al Syahrani, et al, 2022: 9).

تشير التكنولوجيا المالية إلى استخدام التكنولوجيا لتقديم الخدمات والحلول المالية وإن أوائل مستخدمي أجهزة الكمبيوتر هم من الصناعة المصرفية إذ تم بناء أول حاسب مركزي مستخدم تجاريًا لصالح أحد البنوك. يعد إدخال ماكينة الصراف الآلي (ATM) في عام 1967 من قبل بنك باركليز أحد الأمثلة على التكنولوجيا المالية. وإن أهم ابتكار مالي في العشرين عامًا الماضية هو ماكينة الصراف الآلي ('ATM')، إذ سهلت من عمليات السحب النقدي دون الذهاب الى المصارف وقد تقدمت الخدمات المصرفية حيث الخدمات المصرفية عبر الهاتف والانترنت اصبحت متاحة للزبائن ودون اللجوء إلى اجراء معاملات روتينية ورقية قديمة (ahmi, et al., 2020: 379)

2-2. مراحل تطور التكنولوجيا المالية: وفقًا لـ (Manawar, et al., 2023: 195) تم اختراع أول تلغراف في القرن التاسع عشر، وهو ما يمثل بداية تاريخ التكنولوجيا المالية. ومنذ ذلك الحين، استمر القطاع المالي في التطور نتيجة لتقدم التقنيات المتاحة في ذلك الوقت. واستمرت التكنولوجيا المالية في التقدم والتغيير حتى يومنا هذا. يقسم(Ahmi, et al, 2020: 380) مراحل لتطور التكنولوجيا المالية الى خمسة مراحل يلخصها الجدول (1) على سبيل المثال، ظهر الجيل الأول من التكنولوجيا المالية FinTech 1.0 منذ عام 1866، إذ تم في ذلك الوقت إنشاء الكابل عبر المحيط الأطلسي بنجاح للاتصال بين أوروبا والأميركتين منذ ذلك الحين تم تقديم العديد من الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية، وهي تنضج من وقت لآخر بالتوازي مع تطور التكنولوجيا.

جدول (1): مراحل تطور التكنولوجيا المالية

الحقبة	المدة	تطور التكنولوجيا	بعض الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية
الجيل الأول من التكنولوجيا المالية FinTech 1.0	1866-1967	التكنولوجيا التناظرية Analog technology	1866: الكابل عبر الأطلسي 1918: خدمة أموال Fedwire

			1934: ماكينة صرف النقود البنكية IBM®801 1945: الشيكات 1950: داينرز كلوب 1958: بطاقة الائتمان 1966: تلكس
التكنولوجيا المالية 2.0	2008-1967	الرقمنة والعولمة	1967: أجهزة الصراف الآلي 1971: اخترعت بورصة ناسداك التداول الإلكتروني والاكتتاب العام 1973: جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (سويفت) 1981: بلومبرج – حلول السوق المبتكرة (IMS) 1982: تريد بلس التسعينيات: الخدمات المصرفية عبر الإنترنت 1993: قامت سيتي كورب بإنشاء اتحاد تكنولوجيا الخدمات المالية 1995: الحساب الجاري عبر الإنترنت 1995: أول بنك افتراضي – بنك الشبكة الأمنية الأول 1997: أول دفعة عبر الهاتف المحمول 1998: باي بال 2000: التمويل الجماعي 2006: أمازون ويب سيرفيسز (الحوسبة السحابية)
التكنولوجيا المالية 3.0	2014-2008	لقد بشرت الأزمة المالية العالمية بعصر جديد من البنوك الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي السريع	2009: العملات المشفرة (البيتكوين) 2011: محفظة جوجل

		والثورة في مجال التكنولوجيا المالية	2013: Apple Pay (المحفظة الرقمية/الدفع عبر الهاتف المحمول)
التكنولوجيا المالية 3.5	2017-2014	إعادة تشكيل (إصلاح) السوق Market Reform	2014: تم تشكيل تقنية سلاسل الكتل Blockchain 2015: هايبرليدجر 2016: أول برنامج بكالوريوس في مجال التكنولوجيا المالية 2017: كريبتومينا - Coinbase
التكنولوجيا المالية 4.0	2018- والى الان	ثورة الصناعة 4.0.	

Source: Ahmi, A., Tapa, A., & Hamzah, A. H. (2020). Mapping of financial technology (FinTech) Research: A bibliometric analysis. Globalization, 2, 2008. P 380.

غالبًا ما يُنظر إلى التكنولوجيا المالية في الوقت الحاضر على أنها مزيج بين الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات. وإن التقدم في مجال التمويل والتكنولوجيا وخاصة مع التطورات الأخيرة في ثورة الصناعة 4.0، مثل إنترنت الأشياء (IoT) (وهو مصطلح برز حديثا يقصد به الجيل الجديد من الانترنت –الشبكة- الذي يتيح التفاهم بين الأجهزة المترابطة مع بعضها عبر بروتوكول الانترنت والاجهزة المزودة بأجهزة استشعار) والأمن السيبراني، والحوسبة السحابية، وسلاسل الكتل blockchain، والبيانات الضخمة والتحليلات، والتي تنطوي أيضًا بشكل غير مباشر على التكنولوجيا المالية، هناك العديد من الأكاديميون والباحثون يبحثون في مختلف القضايا المتعلقة به(Ahmi, et al, 2020: 380).

2-3. أبعاد التكنولوجيا المالية: التكنولوجيا المالية هي أحد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتمويل وقد تم تحديد أربعة أبعاد للتكنولوجيا المالية على النحو الآتي: (Noor, et al, 2020: 263)

1. **التمويل الجماعي والإقراض من نظير إلى نظير (P2P) Crowdfunding and peer-to-peer**: ويعتمد هذا التصنيف على وظيفة المنصة كوسيلة للقاء الباحثين عن رأس المال (المقترضين) والمستثمرين في مجال القروض. تستخدم هذه المنصة تكنولوجيا المعلومات، وخاصة الإنترنت، لتوفير خدمات القروض التي يمكن الوصول إليها. يقدم مقدمو رأس المال رأس المال فقط، ويقوم المقترض بعملية القرض من خلال منصة عبر الإنترنت. تتضمن فئة التكنولوجيا المالية هذه خدمات الإقراض والاقتراض القائمة على تكنولوجيا المعلومات التي تنظمها وتشرف عليها هيئة الخدمات المالية.

2. **دليل السوقMarket aggregator** هذه الفئة عبارة عن وسيلة تقوم بجمع وتنظيم البيانات المالية من مختلف مقدمي البيانات لتقديمها للمستخدمين. ويمكن بعد ذلك استخدام هذه البيانات المالية لتسهيل على المستخدمين مقارنة واختيار أفضل المنتجات المالية.
3. **إدارة المخاطر والاستثمار Risk and investment management** الفئات التالية هي تصنيفات لخدمات التكنولوجيا المالية التي تعمل كمخططين ماليين في شكل رقمي. لذلك، يمكن للمستخدمين التخطيط ومعرفة الوضع المالي في أي وقت وفي جميع الظروف.
4. **الدفع والتسوية والمقاصة Payment, settlement, and clearing** تعمل خدمات التكنولوجيا المالية في هذه الفئة على تسهيل قيام المستخدمين بإجراء الدفع عبر الإنترنت بسرعة (Noor, et al., 2020: 263)

2-4. مفهوم جودة الخدمات المالية: بدأت دراسة جودة الخدمة في عام 1980 عندما طور غرونروس أول نموذج لقياس جودة الخدمة اذ يتم تعريف الخدمات على أنها تلك الأنشطة الاقتصادية التي تنتج عادة منتجًا غير ملموس مثل التعليم والترفيه والغذاء والسكن والنقل والتأمين والتجارة والحكومة والمالية والعقارية والطبية والإصلاح والصيانة مثل المهن يُنظر إلى جودة الخدمة بشكل عام على أنها قيمة أو موقف عالمي جودة الخدمة هي الفرق بين توقعات الزبائن وأدائهم الخدمة المتصور(Mousavi, 2015: 681) .

لقد نشرت تكنولوجيا المعلومات جناحيها في جميع القطاعات التجارية الممكنة وخاصة في مجال الخدمات المصرفية، حيث توفر العديد من القنوات خدمات عالية الجودة لعملائها وتعزز مستوى رضاهم. وقد أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحويل الصناعة المصرفية وجعل العالم قرية عالمية. ظهور الخدمات المصرفية الإلكترونية، غيّرت وأعادت تعريف الطريقة التي تعمل بها البنوك. تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حاسماً في العمليات المصرفية في القرن الحادي والعشرين، عندما أصبح العمل المصرفي أكثر تعقيداً وتنافسية يتم إصلاح الصناعة المصرفية من خلال العولمة والمنافسة والابتكار واحتياجات الزبائن. بسبب ظهور اقتصاد ومجتمع قائمين على المعرفة مع تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شهدت الخدمات المصرفية تغيرات عميقة خلال السنوات العشر الماضية(Burodo, et al, 2022: 1)

اذ تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم القوى التي أثرت على المعاملات التجارية للبنوك في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، فقد تغير مستوى جودة الخدمات المصرفية ومستوى رضا الزبائن في معظم البنوك بسبب ثورة تقنيات الإنترنت (Alawneh, 2016: 59).

تحاول كل منظمة تقديم أفضل جودة لزبائنها. تتميز جودة الخدمة بسمات مثل عدم الملموسية، وعدم التجانس، وعدم الانفصال (Saraei, & Amini, 2012: 573). علاوة على ذلك، تعد جودة الخدمة مجالًا مهمًا نظرًا لارتباطها بشركات الخدمة في مجال الخدمات المصرفية، الجودة لا تعني مجرد تلبية توقعات الزبائن، بل تجاوزها. ولهذا السبب، تعد جودة الخدمة جانبًا مهمًا في الصناعة المصرفية. علاوة على ذلك، فمن الواضح أنه على مر السنين، تغير تصور زبائن البنوك لجودة الخدمة بشكل كبير يمكن للبنك أن يميز نفسه عن المنافسين من خلال تقديم خدمات عالية الجودة (Mousavi, 2015: 682).

أصبحت جودة الخدمات موضوعا رئيسا تم بحثه في العديد من الأبحاث، وقد تم تعريفها في عدد من الدراسات بأنها تشير إلى توقعات الزبائن لخدمات معينة تقدمها البنك كما يتم تعريفها على

أنها توقع الزبون للخدمة المدركة وتؤدي التعريفات إلى شيء واحد وهو تلبية توقعات الزبائن، لذلك فأن الجودة العالية في الخدمات المالية تعد مهمة للغاية في الوقت الحاضر، فهي تخلق المنافسة التمايزية بين البنوك على الخدمات المقدمة للزبائن (Siddiqi, 2011: 12). لذا ينبغي أن تقوم البنوك بإدراج التقدم الفعال في تكنولوجيا الخدمات لتحسين الجودة. يعرف العديد من الباحثين جودة الخدمات بطرق عديدة، إن جميع التعاريف تدور حول رضا الزبائن عن الجودة، وأن جودة الخدمة يمكن قياسها من خلال إدراك الزبائن للجودة والنتيجة المقدمة، فضلا عن تحسين عملية تقديم النتيجة (النهار، 2019: 27).

2-5. أبعاد جودة الخدمة المالية: أشار كل من (النهار، 2019: 27) (Burodo, et al, 2022: 4) إلى خمسة أبعاد لجودة الخدمات المالية يمكن قياسها من خلال:

1. **الموثوقية Reliability**: هي مدى دقة البنك في تقديم الخدمة في الوقت الموعود، إذا لم يتمكن الموظفون من الإيفاء بالوعود، فسيكون الزبائن غير راضين وينتج عن ذلك كلام شفهي سلبي. وفي المقابل، عندما يكون البنك قادر على الوفاء بوعوده، فأن ذلك يزيد من ثقة الزبائن في الموظفين ويخلق رضا الزبائن.
2. **الاستجابة Responsiveness**: تشير إلى الاستعداد للاستجابة للخدمات المطلوبة وإن البنك لديه القدرة على حل مشاكل الزبائن أثناء عملية تقديم الخدمة. علاوة على ذلك، فهي تشمل مهارات الموظفين وعمليات البنوك؛ يمكن للاستجابة العالية أن تحل مشاكل الزبائن بشكل فعال ويمكن أن تجعل الزبائن يشعرون أن البنوك لديها مسؤولية وكفاءة عالية.
3. **الضمان(الأمان)Assurance**: يعتمد على معرفة الموظفين وقدرتهم على ضمان الثقة والائتمان. إنها القدرة على حماية الزبائن لأنهم يحتاجون إلى بيئة أمان ونظام ضمان عالي في عملية الخدمة.
4. **التعاطف Empathy:** يشير إلى الاهتمام والرعاية التي يتلقاها الزبائن من الموظفين خلال حصولهم على خدمتهم. الأمر كله يتعلق بترفيه الزبائن من حيث المكان والتواصل الأفضل والوقت. إنه يركز على أهمية الزبون حتى أن الشكاوى من الزبائن مهمة حقًا.

الملموسية (البنى التحتية التكنولوجية)Tangible : تشير إلى المعدات والعناصر المادية والمواد الشخصية، وبما أن الخدمات غير ملموسة فأن الزبائن يستمدون تصورهم لجودة الخدمة من خلال مقارنة البنى التحتية الملموسة المرتبطة بهذه الخدمات المقدمة.

ثانياً. الشمول المالي:

1. **مفهوم الشمول المالي**: بين البنك الدولي أن الشمول المالي يتمثل في تسهيل امكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية بأسعار مناسبة توفر لهم احتياجاتهم بطريقة مستدامة (زواغي وآخرون، 2023: 31). فعن طريق الشمول المالي يجعل الخدمات المالية الرسمية الأساسية متاحة وبأسعار معقولة وسهلة الاستخدام من قبل جميع أعضاء الاقتصاد وخاصة من قبل الأفراد ذوي الدخل المنخفض (Niekerk and Phaladi, 2021: 5). إذ يمكن للأفراد والشركات استخدام الحساب المالي لأداء عمليات الادخار والاقتراض المنتظمة أي يجب أن يكون الشمول المالي جزء من النمو الاقتصادي للبلد مع مساعدة المجتمعات الفقيرة وتحسين دخلها وفرص العمل (Tay δ et al., 2022: 3). فالشمول المالي نال اهتمام واسع من قبل الباحثين بعده يمثل ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان الكافي عند الحاجة من اجل الادخار وتحقيق مستوى عال من الودائع المصرفية لتحقيق الاستقرار في المستقبل (Durai and Stella, 2019: 1). إذ يعرف

الشمول المالي: بأنه اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بجميع المناطق الجغرافية بجودة عالية من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين والائتمان بهدف تفادي لجوء البعض إلى الوسائل والقنوات غير الرسمية التي لا تخضع إلى الرقابة والإشراف من قبل الدولة (فريد والمرسي، 2024: 450).

2. **أهداف الشمول المالي**: هناك العديد من الأهداف التي يؤديها الشمول المالي في اقتصادات دول العالم، ولعل أهم هذه الأهداف هي (حسين ووفاء، 2021: 109).

أ. تعزيز وصول واستخدام فئات المجتمع كافة إلى الخدمات المالية من خلال توحيد كافة الجهات المشاركة في الاستراتيجية من أجل تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية الرقمية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم المعيشية.

ب. تحقيق التنمية المستدامة ودعم تمويل المشاريع التنموية كالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ج. معالجة وتقليل نسبة البطالة والفقر والعمل على تحقيق تكافؤ الفرص والحد من نسبة التفاوت في الدخل والثروات.

د. تحقيق الجودة والنزاهة المالية وحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية الرقمية من خلال تعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم وواجباتهم.

ه. المساهمة في الحد من الفساد وغلق الفجوات والتسريبات في توزيع المدفوعات الحكومية كالرواتب، ويتم ذلك من خلال التحويل المباشر إلى الحسابات المصرفية للمستفيدين بدلاً عن دفع المبالغ نقداً.

3. **مكونات الشمول المالي**: يتم توفير الخدمات المالية الرقمية من قبل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وشركات التكنولوجيا المالية، إذ إن أبرز مكونات الشمول المالي هي (Peterson, 2022: 4):

أ. **الأجهزة الرقمية**: أن العملاء ومستخدمو الخدمات المالية الرقمية يحتاجون امتلاك جهاز رقمي مثل الهاتف المحمول أو الكمبيوتر المحمول يسمح بنقل المعلومات أو الأدوات الإلكترونية.

ب. **الوكلاء**: هم البائعون أو وكلاء لديهم جهاز رقمي متصل ببنية تحتية للاتصالات، إذ يتمكن الوكلاء من ارسال واستقبال تفاصيل المعاملات المالية التي تمكن العملاء من تحويل النقود إلى قيمة مخزنة الكترونياً وتحويلها مرة أخرى إلى نقود.

ج. **الخدمات المالية الاضافية**: هي الخدمات التي تقدمها البنوك أو المؤسسات غير المصرفية للعملاء، وتشمل منتجات الائتمان والادخار والتأمين والاستثمار والرهن العقاري وخدمات إدارة المخاطر.

د. **العملاء**: يتمثل ذلك في الأفراد والشركات والحكومات، إذ يشمل الأفراد الشباب وكبار السن والأسر والأفراد الفقراء وذوي الدخل المنخفض والمرتفع، أما الشركات فتشمل الشركات الصغير والمتوسطة والكبيرة، أما الحكومات فهي تشمل الوكالات البلدية والوكالات الحكومية.

4. **اهمية الشمول المالي**: يحظى الشمول المالي اهتمام كبير من قبل الدول النامية والمتقدمة، إذ إن المجتمع الدولي حث بدور كبير وفعال في تطوير وجمع البيانات الخاصة به والعمل على استخدام وابتكار الطرق الأفضل لتحسين مستوياته، وبذلك تظهر أهمية الشمول المالي بالآتي (رشيد، 2023: 15).

أ. **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية**: أثبتت الدراسات والأبحاث إلى أن هناك علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، إذ إن عمق انتشار الخدمات المالية يرتبط بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات.

ب. **تعزيز استقرار النظام المالي**: إن الاستخدام المتزايد للنظام المالي سوف يعمل على تنوع محفظة الودائع لدى المؤسسات المالية والعمل على تخفيف مستوى التركز فيها مما يقلل من مخاطرة هذه المؤسسات.

ج. **تعزيز قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم**: إن تحسين قدرات الأفراد على استخدام النظام المالي سوف يعزز قدرتهم على بدأ أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم وادارة المخاطر المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة التغيرات المالية.

5. **التحديات التي تواجه الشمول المالي:** أن تطبيق الشمول المالي يواجه العديد من التحديات في العراق، وتتمثل هذه التحديات بالآتي: (ياس، 2022: 46):

أ. ارتفاع مستويات الأمية المالية التي ينعكس عليها عدم وعي العديد من المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.

ب. سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرافات الآلية خاصة في القرى والمناطق النائية.

ج. ارتفاع سعر الفائدة الذي يتراوح بين (17%-29%) الأمر الذي يؤدي إلى عزوف العديد من المواطنين عن الاقتراض.

د. تدني مستوى الدخل لبعض المواطنين بالشكل الذي لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية

ه. ارتفاع نسبة البطالة التي تمثل عبئاً على الدولة توظيف هؤلاء الشباب.

و. ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه.

ز. انعدام ثقة العميل في الخدمات المصرفية وهنا يأتي دور الشمول المولي في تحسينها وتعزيزها.

6. مؤشرات الشمول المالي:

أ. مؤشرات الوصول: يرتبط مؤشر امكانية الوصول بدرجة فاعلية الصناعة المصرفية ، لأن النسبة العالية لهذا المؤشر تساعد على زيادة احتمالية أن تحقق السياسة النقدية أهدافها من خلال انتشار الخدمات المصرفية ونشر الثقافة المصرفية وبأفضل طريقة من أجل استقطاب جميع فئات المجتمع للمشاركة في كافة الخدمات المصرفية والاستفادة منها وتقاس مؤشرات الوصول بنسب الانتشار لفروع المصارف التجارية إذ يتحقق الشمول المالي عبر وصول الخدمات المصرفية لكافة شرائح المجتمع خاصة منها محدودي الدخل والمرأة والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بما يشمل المناطق الريفية التي يصعب الوصول اليها ويتحقق ذلك بالانتشار الواسع لشبكة فروع المصارف في جميع المناطق الحضرية منها والريفية على حد سواء.

ب. مؤشر نفاذ الاستخدام: يعد مؤشر نفاذ الاستخدام أي مؤشر لقياس الشمول المالي فهو يتضمن قياس نسبة امتلاك الحسابات المصرفية من قبل البالغين الأنا والذكور وتعكس نتائج قياس نفاذ الاستخدام مدى تغلغل الخدمات المصرفية في جميع القطاعات الاقتصادية والدور الحقيقي للوساطة المالية للقطاع المصرفي ومن أبرز مؤشرات نفاذ الاستخدام مؤشر الودائع المصرفية منسوبة إلى الناتج المحلي الاجمالي ويبين هذا المؤشر مدى اقبال الوحدات الاقتصادية (الأفراد والشركات) على القطاع المصرفي وقدرته على جذب الودائع من كافة الوحدات ويوضح مدى قدرة المصارف التجارية على تحفيز الطلب على الودائع المصرفي

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 568-582
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.32

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في العراق

إن التطور التكنولوجي الهائل وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة ساهم في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخداما ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستمارس دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي ، وإن التكنولوجيا المالية تمارس دورا حاسما في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال أشكال عدة مستحدثة للخدمات المالية والمصرفية التي يمكن اجرائها عبر الهاتف المحمول أو الانترنت وعلاوة على ذلك وبحسب تحالف الشمول المالي يمكن ابراز خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي (اتحاد المصارف العربية، 2018)

أ. تقنية البلوكشين وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز امن المعلومات

ب. تحليل البيانات الضخمة وأهميتها في عمليات التصنيف الائتماني

ج. اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي

د. التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة الاجراءات اعرف عميلك (kyc)

ه. التكنولوجي الرقابية لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي والنزاهة المالية وكفاءة الاشراف المحلي

أولاً. تحليل مؤشرات التكنولوجيا المالية في العراق:

1. **البنية التحتية للتكنولوجيا المالية:** تعد البنية التحتية جوهرة تحقيق أهداف الشمول المالي وتوفير وصول عالمي ومستدام وميسور لتكنولوجيا المعلومات، ونأخذ بالاعتبار الخدمات ذات الصلة القائمة بالفعل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية وتوفر اتصالا وتوصيلا مستدامين للمناطق النائية والمهمشة على المستويين الوطني والاقليمي وتشمل البنية التحتية ما يأتي

أ. **خدمة الانترنت**

جدول (2): يبين عدد مستخدمي الانترنت ونسبتهم إلى عدد السكان في العراق لسنة 2021

عدد السكان لسنة 2021	مستخدمي الانترنت لسنة 2000	مستخدمي الانترنت لسنة 2021	نسبة المستخدمين/ عدد السكان%
41179350	12500	24525000	%59.6

المصدر: مركز الاعلام الرقمي العراقي DMC

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن عدد مستخدمي الانترنت في العراق بلغ 59% لسنة 2021 من اجمال السكان وتعد هذه نسبة منخفضة قارنه بعدد السكان البالغ 41179350

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 568-582
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.32

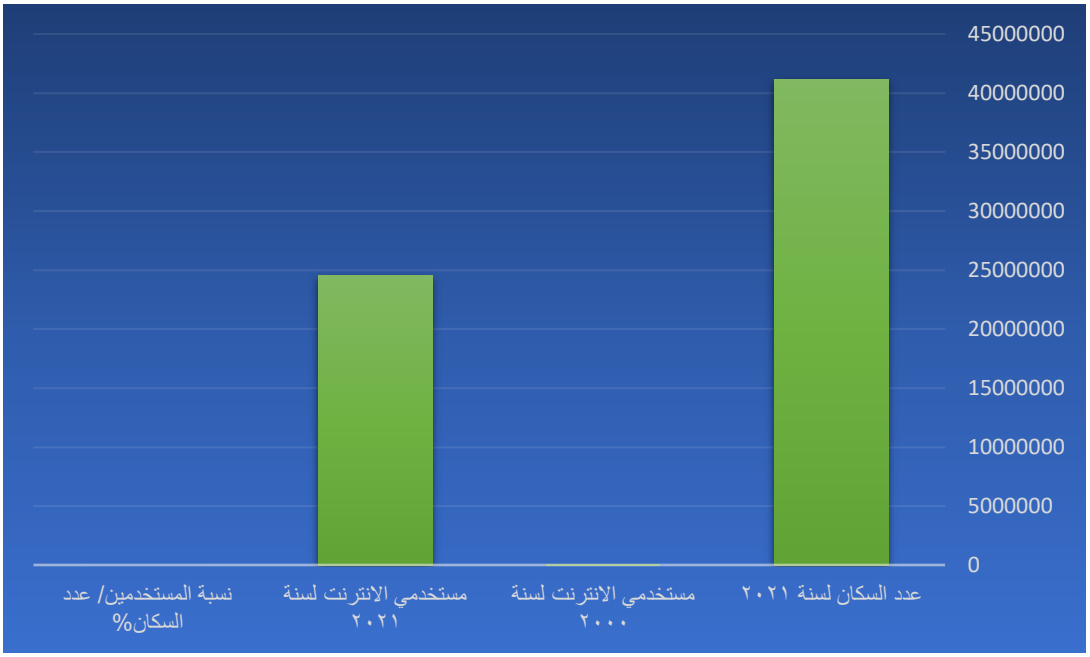

شكل (1): من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (2)

ب.**أجهزة الصراف الآلي (ATM)** يعد نظام المدفوعات الآلية القناة التي من خلالها تتدفق الموارد المالية ومن ثم يمثل الأساس الرئيس لاقتصاد السوق الحديث عن طريق توفير مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها تسوية المعاملات بسهولة ومن أبرز قنوات الدفع الالكتروني أجهزة الصراف الآلي التي يمكن من خلالها اجراء المدفوعات المختلفة

وقد سجل العراق نسبا منخفضة في الانتشار المصرفي لأجهزة (ATM) إذ بلغ اعلى متوسط انتشار 5.3 لسنة 2020 وأدنى متوسط انتشار 1.08 لسنة 2013

جدول (3): معدل انتشار أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في العراق خلال الفترة 2010-2020

السنة	معدل انتشار اجهزة الصراف الالي لكل 100 الف بالغ
2010	2.22
2011	2.17
2012	217
2013	1.08
2014	1.61
2015	1.86
2016	238
2017	2.66
2018	3.83
2019	4.2
2020	5.35

المصدر: www.worldbank.org

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 568-582
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.32

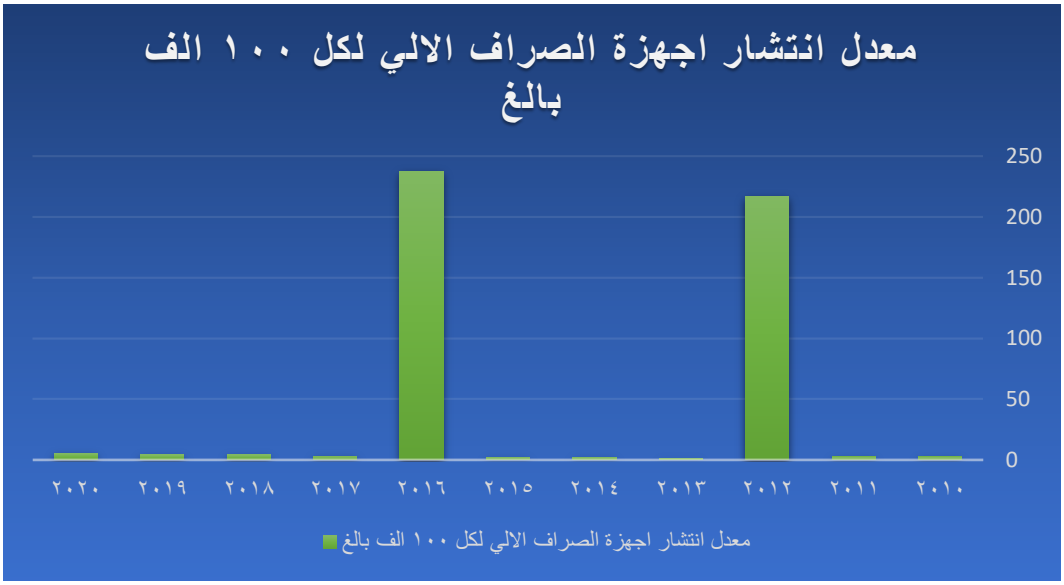

شكل (2): من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

ثانياً. تحليل مؤشرات الشمول المالي:

❖ **واقع الشمول المالي في العراق:** تساهم التقنيات المالية بدور مهم في استقرار النظام المالي في العراق من خلال التأثير على طريقة تقديم الخدمات للمؤسسات المالية ودعم الجهات الرقابية والإشراقية على القطاع المالي، فقد أطلق البنك المركزي العراقي مجموعة مبادرات ضمن سياسته النقدية والتي من بينها مبادرات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشاريع الكبيرة والمبادرات التي خصصت للمصارف لشراء اجهزة الصراف الآلي(ATM) وشراء منظومات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من المبادرات مثل مشروع توطين رواتب موظفي الدولة الذي يستولي اهتمام كبير من قبل السلطات النقدية التي تعود بداية انطلاقة في عام (2017) بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء تم توطين (208) وحدة انفاق خلال عام (2019) ليبلغ العدد الاجمالي للمتوطنة رواتبهم (398) وحدة انفاق، فضلاً عن (877) وحدة حسابية متفرعة عنها وبنسبة (1.6%)، وهذه تعد طفرة كبيرة في انتشار خدمات الدفع الالكتروني، إذ تشكل وحدات الانفاق المتوطنة رواتبهم إلى اجمالي وحدات الانفاق البالغة (633) وحدة وبنسبة 62%. أما عدد الموظفين الذين تم توطين رواتبهم عام (2019) فقد بلغ (812998) موظف ليكون اجمالي عدد الموظفين المتوطنة رواتبهم (993540) موظف، فضلا عن مستحقات (333997) من مستفيدي هيئة التقاعد الوطنية العامة، كم تم زيادة عدد المصارف المشتركة بمشروع التوطين في عام (2019) الى (29) مصرف بعد أن كانت (21) مصرف، أما في عام (2020) تم الانتهاء من توطين رواتب (2027) وحدة انفاق فضلا عن توطين رواتب (867589) موظف حكومي ليبلغ العدد الكلي (1861129) موظف بنسبة نمو (88%)، ليزداد عدد المصارف إلى (32) مصرف وهو ما يعكس الجهود المبذولة للبنك المركزي إلى الغاء التعامل بالنقد مباشرة، وفي عام (2021) تم توطين رواتب (4) مليون موظف، وقد زاد إلى (6) مليون موظف في عام (2022) (عبدالله، 2024: 202).

❖ **مؤشرات الشمول المالي:**

1. **مؤشر الوصول:** قد حقق العراق نسب متدنية لانتشار فروع المصارف إذ كانت اعلى نسبة 5.52 لسنة 2012 وكانت أدنى نسبة 3.9 لسنة 2017 وهذا يوضح فاعلية القطاع المصرفي العراقي بسبب

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 568-582
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.32

الظروف الاقتصادية والأمنية والوضع السياسي المربك الذي شهده البلد على مدار السنوات المنصرمة.

جدول (4): مؤشر الوصول في الاقتصاد العراقي للفترة (2010-2020)

السنوات	الانتشار المصرفي لفروع المصارف التجارية لكل 100 الف بالغ
2010	5.29
2011	5.10
2012	5.52
2013	5.40
2014	5.25
2015	4.86
2016	4.05
2017	3.9
2018	4.3
2019	3.9
2020	5.6

المصدر: **www.worldbank.org**

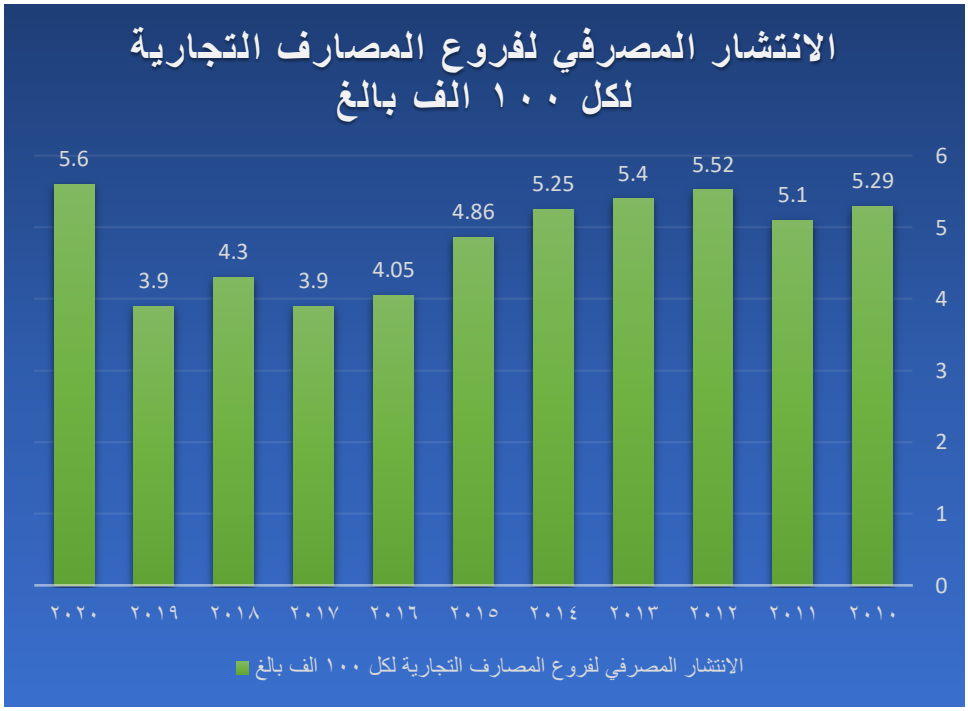

شكل (3): من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

2. **الودائع المصرفية:** يشير الجدول رقم (5) إلى أن نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الاجمالي قد حققت مستويات منخفضة في العراق وكانت أعلى نسبة 50.5% لسنة 2020 وأدنى نسبة 30.6 لسنة 2017 وهذا يدل على ضعف القطاع المصرفي العراقي في استقطاب الودائع وضعف ثقة الأفراد بهذا القطاع.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 568-582
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.32

جدول (5): الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العراقية ونسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2010-2020

السنة	الودائع المصرفية / الناتج المحلي الاجمالي
2010	42.5
2011	36.5
2012	35.4
2013	37.3
2014	40.5
2015	45.7
2016	35.5
2017	30.6
2018	35.4
2019	37.7
2020	50.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد (2010-2020)

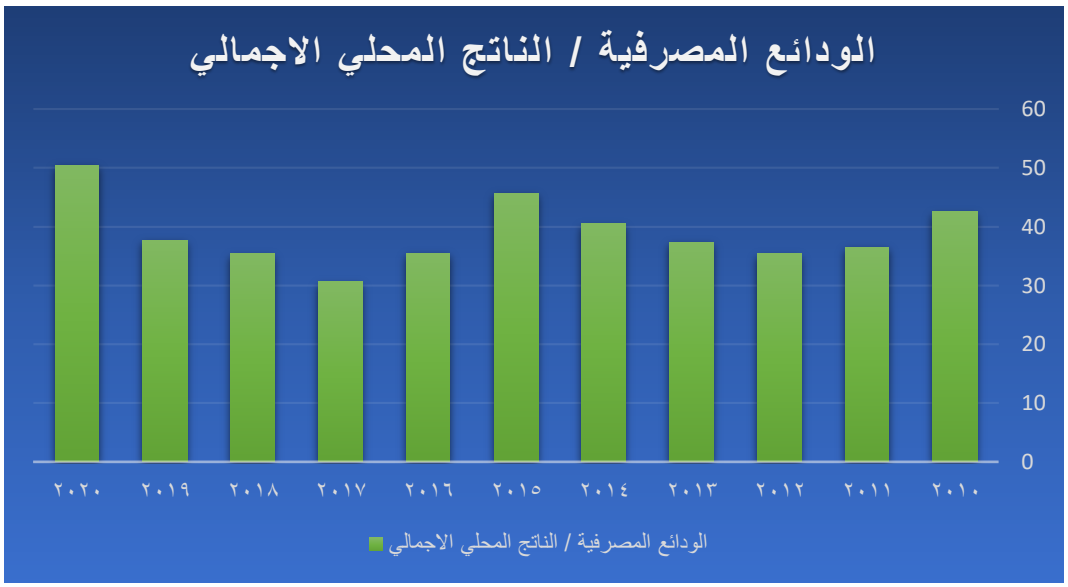

الشكل رقم (4) من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. إن نمو التكنولوجيا المالية في العراق يواجه جملة من الصعوبات والتحديات منها غياب الأطر التشريعية والقانونية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضعف البنية التحتية وانخفاض الانفاق على البحث والتطوير.
2. تقدم التكنولوجيا المالية حلول تتميز بالسرعة والدقة وقلة التكلفة والمرونة فهي تهتم بقطاع المدفوعات في بداية ضهورها لتنمو وتتوسع في المجالات المالية.
3. حقق العراق تقدما ملحوظا في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية وتطوير وتعزيز الشمول المالي

ثانياً. التوصيات:

1. تعزيز وتبسيط الأطر التنظيمية لتوفير بيئة مواتية للمدفوعات الرقمية وابتكار التكنولوجيا المالية للتعاون مع منظمات دولية للحصول على رؤى وتبادل أفضل الممارسات وضمان التوافق مع المعايير العالمية
2. ايجاد أليات ووسائل جديدة والعمل على تنويع الخدمات المالية الرقمية للمحافظة على الزبائن وجذب زبائن جديدة
3. ضرورة تبني استراتيجة شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كاداه رئيسية لتعي الشمول المالي
4. تنفيذ استراتيجيات لتعزيز محو الأمية الرقمية وتوفير قنوات وصول بديلة للقطاعات المحرومة من السكان
5. الارتقاء بالعنصر البشري بتدريبه على استخدام أحدث التقنيات الالكترونية أو تأهيله ليكون قادرا على ابتكار تقنيات جديدة.

المصادر

1. البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي (2010-2020)
2. حسين، سيف علي ووفاء حسين الحيدري (2021) دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي/بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (16)، العدد (57).
3. رشيد، خميلي (2023) واقع وآفاق الشمول المالي الرقمي في البلدان العربية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة (الجزائر)، المجلد (11)، العدد (2).
4. رشيد، خميلي (2023) واقع وآفاق الشمول المالي الرقمي في البلدان العربية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة (الجزائر)، المجلد (11)، العدد (2).
5. زواغي، عادل وحسن عزنان وأنور حسن عبدالله عثمان (2023) آفاق استخدام الخدمات المالية الرقمية في المصارف لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد (14)، العدد (1).
6. فريد، سالي وسماح المرسي (2024) التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على الشمول المالي في زيمبابوي، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد (46)، العدد (3).
7. ياس، مصطفى نزار (2022) مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الاداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Sari, D. E., Selviana, E. A., Asila, N. F., & Jannah, M. (2022). The Effect of Financial Literature and Financial Technology on Financial Inclusion Among Accounting Student. International Journal of Social Science and Business, 6(3),
2. Al Syahrani, A. L., Sujianto, A. E., Latifah, N. A., & Sulaiman, S. H. (2022). Financial technology, transaction efficiency and financial satisfaction: the mediating role of financial achievement. Indonesian Economic Review, 2(1), 8-15
3. Ahmi, A., Tapa, A., & Hamzah, A. H. (2020). Mapping of financial technology (FinTech) Research: A bibliometric analysis. Globalization, 2, 2008.